مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص391-410
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

أثر سياسة الانفتاح التجاري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر (2001-2020)

The impact of the commercial openness policy on small and medium enterprises - a case study of Algeria (2001-2020)

بولرباح بوخاري[1] ، عبد القادر بادن[2*]

[1] جامعة الشلف (الجزائر)، b.boukhari@univ-chlef.dz

[2] جامعة مستغانم (الجزائر)، abdelkader.badene@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:2022/03/25 تاريخ القبول:2022/07/02 تاريخ النشر:2022/09/01

تصنيفات JEL: F18؛ L25

مستخلص:

الهدف من هذه الورقة البحثية معرفة تأثير الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد، وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2020، حاولنا إيجاد العلاقة بين كل من مؤشر الانفتاح التجاري وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط مع إدخال بعض التعديلات على النموذج المقدر. حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر الانفتاح التجاري لسنتين السابقتين وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تأثير 3.14%، يمكن لصانعي القرار الاستفادة من هذه النتائج في وضع سياسات للانفتاح التجاري على العالم الخارجي بما يساعد ويطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: انفتاح تجاري، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر.

Abstract :

The aim of this research paper is to know the impact of trade openness on the sector of small and medium enterprises in terms of number, for the Algerian economy during the period 2001-2020, where we tried to find the relationship between the trade openness index and the number of small and medium enterprises using a simple linear regression model. With some modifications to the estimated model. So we found a direct relationship between the trade openness index for the previous two years and the number of small and medium enterprises with an impact rate of 3.147939%. Therefore, decision makers can benefit from these results in developing policies for trade openness to the outside world in a way that helps and develops the small and medium enterprise sector in Algeria.

Keywords: Trade openness, Small and Medium Enterprises, Algeria.

JEL Classification: F18 ; L25

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يزداد الاهتمام بشكل كبير بالسياسات التي تسمح بالحرية التجارية والانفتاح التجاري، وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال نظام العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب البنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وكذلك إدراك الدول بأن التوجه الانفتاح التجاري يعد من بين دعائم النمو، فتحرير كل من الصادرات والواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الانتاجية وذلك بدفع المنتجين المحليين لمنافسة الانتاج الأجنبي سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي يساعد المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين أداءها والوصول إلى مستوى منافسة مقبول، وبما أن جل المؤسسات الاقتصادية تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة فإنها سوف تستفيد من سياسة الانفتاح التجاري.

ويتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض الخصائص والميزات عن باقي الأنواع الأخرى للمؤسسات، من بينها احتلالها دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك أولت معظم الدول اهتماما بها، حيث عملت على توفير ظروف نجاحها وعملها و جعلتها من الأولويات ضمن برامج التنمية.

وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، ولهذا بادرت باتخاذ مجموعة من الاصلاحات والتحولات حتى تكفل لها مناخ عمل مناسب، ومن بينها إجراءات تدخل ضمن سياسة الانفتاح التجاري، وخاصة بعد تحول الجزائر من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق.

السؤال الرئيس:

من خلال هذ البحث سوف يتم الاجابة عن السؤال التالي:

هل هناك أثر ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 5$) بين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر الانفتاح التجاري؟

فرضية البحث

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 5$) بين تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الانفتاح التجاري

أهداف البحث

- التعرف على طبيعة وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME)
- التعرف على أهمية هذا المؤسسات ضمن منظومة الاقتصاد عامة

- الخصائص التي تميز المؤسسات (SME) عن باقي أنواع المؤسسات
- التعرف على مؤشرات قياس الانفتاح التجاري للدول

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من حيث الدور المهم والبارز الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) في الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصادات المتقدمة مثل ألمانيا واليابان اللتان تمثلان نموذج ناجح لنشاط هذه المؤسسات، وكذا المتطلبات المقبولة والملائمة لرأس مالها والذي لا يشترط رؤوس أموال كبيرة ولا عدد عمال كبير، بالإضافة إلى توجه السياسة الاقتصادية للجزائر إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات والذي يتلاءم والقدرة التمويلية للدولة وحاجتها لمؤسسات توفر مناصب شغل ويمكن انشاءها وتشغيلها بمرونة مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي أثبتت في بعض الحالات تعثرها وتكلفتها على الدولة. اضافة إلى الانفتاح التجاري الذي مس معظم اقتصادات العالم والذي ينبغي الاستفادة منه في تطوير وزيادة عدد هذه المؤسسات.

حدود البحث

- **حدود موضوعية:** تعنى الدراسة بنوع خاص من المؤسسات وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) مع استثناء المؤسسات الكبرى والمؤسسات المصغرة و المؤسسات الناشئة (start up)

ب- **حدود مكانية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تنشط على مستوى القطر الوطني الجزائري

ج- **حدود زمانية:** تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2020.

منهجية البحث

نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المتعارف عليه في مثل هذه الدراسات، وهذا بوصف المتغيرين الأساسيين، التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من عدة جوانب مهمة ثم المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، وبعد ذلك نحلل النتائج المتوصل إليها بعد صياغة النموذج القياسي الملائم.

خطة البحث:

وقصد الإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة سيتم التركيز فيها على المحاور التالية:

أولا: تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: الاطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري؛

ثالثا: الدراسة القياسية.

أولا: تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توجد عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يختلف من بلد إلى آخر، إلا أن أهم المؤشرات الشائعة المستخدمة في التعاريف المختلفة تشمل إجمالي نشاط التجاري وحجم القوى العاملة المستخدمة، رأس المال السنوي والاستثمارات الرأسمالية(boufateh & Fellag, 2018) :

1-2- تعريف الهيئات والمنظمات الدولية: يعرف البنك الدولي المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة لا يزيد عدد عملها عن 50 عاملا، وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها لا يتجاوز 3 مليون دولار، أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي لا يتجاوز إجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها 15 مليون دولار و عدد عمالها لا يزيد عن 300 عاملا (خوني و حريد ، 2016).

وتعرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية (UNIDO) المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تنشط بها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل (ياسر و براشن، 2018).

وعرفها الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية بأن المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل أقل من 10 عمال والمؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عاملا، و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، أما المؤسسات المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، و تشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو (داودي، 2011).

أما اتحاد جنوب شرق آسيا فقد صنف المؤسسات بحسب عدد العمال، حيث من 01 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية وحرفية، من 10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة، من 49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة، أكثر من 100 عامل مؤسسات كبيرة (حوني و هالم، 2016).

1-3-**تعريف بعض الدول:** تعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها، وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى (عطا الله،

2018). حيث حدد قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1953 تعريف لهذه المؤسسات بالشكل التالي (مولود، 2017):

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 ملايين دولار كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

أما التعريف البريطاني فيستند على تقرير لجنة (J.E.Bolton) و الذي اعتمد على منهجين لتعريفها هما (قروش، 2018):

- المنهج الاحصائي: والذي اعتمدت فيه اللجنة على المؤشرات الكمية المتمثلة في عدد العمال، حجم المبيعات وعدد الآليات، فعلى سبيل المثال حدد المؤسسات الصغيرة في القطاع الصناعي بأنها كل المؤسسات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 200 عامل، أما في قطاع تجارة التجزئة فهي التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 عامل وحجم مبيعاتها لا يتعدى مبلغ 315 ألف جنيه إسترليني.
- المنهج الاقتصادي: صنفت اللجنة في تقريرها المؤسسة الصغيرة بأن لها حصة سوقية صغيرة نسبيا في السوق الكلي، تدار من قبل مالكيها ومستقلة حيث لا تشكل جزءا من مشروع كبير، وأن المالك لا يخضع لسيطرة خارجية في اتخاذ قراراته الأساسية.

أما فيما يتعلق بالتعريف الياباني، فلقد عرفها القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1963، بأنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل (سابق، 2016).

أما المشرع الجزائري فتناول أول تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، حيث لم يكن لها تعريف قانوني قبل هذا التاريخ، فقدم لها تعريف بالاعتماد على ثلاث معايير "عدد العمال، رقم الأعمال السنوي ومجموع الميزانية" (أحسن، 2018)، إلا أن هذا التعريف تم تعديله في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2017، حيث ورد في المادة 5 منه: بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من شخص واحد إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية، كما صنف المشروع الجزائري هذا النوع من المؤسسات وفق التصنيف التالي:

الجدول رقم (01): أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نوع المؤسسة	عدد العاملين	رقم الاعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية

متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليارات	من 200 مليون إلى مليار
صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
صغيرة جدا	من شخص إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص أهمها:

- سهولة التأسيس، تعزى سهولة تأسيس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الحجم الضئيل من رؤوس الأموال التي تحتاج إليها هذه المؤسسات، وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها؛
- الاستقلالية في الإدارة، ترتبط بتكريس نمط الملكية الفردية أو العائلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يعد نقطة إيجابية لصالحها يسمح لها بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة، تحديدا إذا ما تمت مقارنته بذلك المتعلق بالمؤسسات كبيرة الحجم؛
-المرونة الكبيرة، من خلال قدرتها على التكيف مع معطيات السوق ومتغيراته، كونها تشغل عددا قليلا من العمال) ياسر & براشن(2018 ،. ضف إلى ذلك تميزها بسهولة التسيير (chevauché, 2016)؛
- العلاقات الجيدة مع المستهلكين، تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين، مما يساعدها على معرفة متطلباتهم في الوقت المناسب وكسب ولائهم (طرشي، 2015).

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أعمدة عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص (العبد الله و عدوس، 2017)، ويمكن تلخيص أهميتها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على مستوى صاحب المؤسسة	على مستوى المجتمع	على المستوى العالمي
-اشباع حاجات الفرد و تحقيق الذات - تحقيق رسالة و غاية خاصة في	- تغطية احتياجات السوق المحلي - اعداد العمالة الماهرة - الحد من مشكلة البطالة	- زيادة الانتاج - زيادة الدخل الوطني - قوة المبادرة الريادية الذاتية في

الحياة العملية - ضمان الحصول على دخل متأتي من نشاط ذاتي - تعبئة الطاقات البشرية	- تطوير الفنون الانتاجية المحلية وغرس قيم العمل الحر	الصناعة والانتاج والخدمات - دورها الحيوي في تغذية الصناعات الكبيرة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : صابرين زيتوني، (2015): التعاون الدولي في مجال تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس (العدد4)، ص ص321-322.

تعتبر من الآليات الفعالة في توفير سلع وخدمات تلائم احتياجات المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة مع مراعاة الأذواق المحلية، وبذلك تشارك في تنمية قطاع التصنيع الموجه للتصدير كما حدث في جنوب شرق آسيا و الصين (عيدان، 2016).

وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وتجسد مصدر منافسة فعلي (رزيق و عوالي، 2016)، في عصر التطورات السريعة متى أصبح ينظر للمنافسة على أنها أداة للتغيير، من خلال نشر بوادر الابتكار وبالتالي إلزامية المحافظة على استمرارية التحسين في الأنماط والأساليب، وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند هذه النقطة في قدرتها على تحسين الجودة والتجديد، من خلال منعها لأي شكل من أشكال الاحتكار على اعتبار عدة أسباب أهمها العدد الكبير لهذه المؤسسات، صغر حجمها، التقارب بينها والتشابه من حيث الظروف الداخلية والخصائص (عزيز).

4-عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقود تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكشف عن نقاط القوة التي تتسم بها، كما ويعكس نقاط الضعف التي تعتريها (نعيم و بريهي، 2016):

4-1- عوامل النجاح، تتمثل في:

- بقاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة واستمرارية نشاطها، يعتمد بالدرجة الأولى على تميزها وتفردها بتقديم منتجات جديدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة (الغالبي، 2009).

- جذب العاملين الأكفاء، يرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على جذب عاملين متميزين مع التدريب والتحفيز الجيد لهم بغية تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة (الغالبي، 2009).

4-2- عومل الفشل: الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل، هذه الأخيرة يمكن أن تكون تكنولوجية، بشرية، أو في طريقة العمل(Buttrick, 2014) :

- العوائق الإدارية والقانونية، يعرف المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية خاصة بعراقيل إدارية، تشكل في مجملها حاجزا قويا أمام نشأة

واستمرارية هذه المؤسسات، من ذلك جمود المحيط الإداري وتعقد القوانين، غياب الشفافية، البيروقراطية الإدارية، غياب الأنظمة الإدارية الحديثة (سليمان و عواطف، 2014).

- المشاكل البشرية، تضم جملة المشاكل المعرفية المرتبطة بمستوى التعليم، الكفاءة، الخبرة، والمعرفة المتخصصة لكل من العامل وصاحب العمل، غياب العوامل الثقافية التي تساعد على الإبداع ورفع مستوى الانجاز ونوعه (عقون، 2016).

- عوائق متعلقة بندرة المعلومات، تشمل جل المعلومات التي تحتاجها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في نشاطها عبر مراحل حياتها المختلفة، وفي مجال المنافسة المحلية والدولية، وصعوبة التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة (يحياوي، 2014).

- صعوبات التمويل والحصول على الائتمان، صعوبة الحصول على العقار الصناعي المناسب، البيروقراطية على مستوى النظام الضريبي والجمركي (سليمان و عواطف، 2014)،

- افتقار هذه المؤسسات إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة وعدم مسايرتها لليقظة التكنولوجية (طرشي، 2015)، فاليقظة التكنولوجية تتجسد أساسا في ملاحظة وتحليل المحيط العلمي لخلق علاقة تكاملية بين العلم والصناعة (يعلى، بن خليفة، و زلاسي، 2018).

ثانيا: الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري

1- التعريف بسياسة الانفتاح التجاري:

هناك عدة تعاريف لسياسة الانفتاح التجاري، تختلف باختلاف الجهة المعرفة له.

1-1- تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب صندوق النقد الدولي:

الانفتاح التجاري على أنه تحرير القطاع الخارجي، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، (اسماعيل، 2004-2005).

1-2- تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين:

ونركز هنا على أهم الاقتصاديين الذين لهم إسهامات كبيرة في مجال التجارة الخارجية:

أ- الاقتصاديين (BHAGAWATI and KRUEGER, 1978): هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد، كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (Edwards, 1993) .

ب- الاقتصاديين (Mc Culloch, Winters and Cirera, 2001): الانفتاح التجاري يعبر عن أهمية التجارة في اقتصاد البلد، وهو إجراء ضروري حيث أن عدم توفره قد ينتج عنه تقييد

السياسات التجارية، ونظام الصرف، مما يؤدي إلى الاختلال في الأسعار المحلية (Pleskovi & Stern, 2003)

ج- الأستاذ عجة الجيلالي: فإن تعريف الانفتاح الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت، أما تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل (عجة، 2007).

فسياسة الانفتاح التجاري هي تلك السياسة التي تؤدي إلى التخفيض من الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز غير الجمركية بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينها.

2- أهمية سياسة الانفتاح التجاري:

تكمن أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، حيث تكمن أهمية التجارة (الجمل ، 2011) :

- توفر التجارة الوسائل المادية اللازمة للتنمية الاقتصادية،
- تعمل التجارة على نشر المعرفة التكنولوجية، ونقل الأفكار، والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية،
- تعد التجارة وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة إلى الدول النامية،
-تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار.

التجارة الخارجية لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب، بل أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني (ابراهيم، دون سنة نشر). من الأسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري(Guillaumont, Guillaumont, & Combes, 1999) :

المساعدة على التخصص الدولي في الانتاج، انخفاض أسعار السلع الدولية، انتشار أساليب الإنتاج و تطورها، الحد من سياسات الاحتكار والمساعدة على تحقق مصلحة المستهلكين.

3- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

هناك العديد من المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري تستخدم من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح(Boudhiaf & Siroen, 2001) .

3-1- مؤشر التجارة الخارجية:

هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Jean Lois Combes, Patrick Guillaumont, et autres, 1999, p 8) ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

Open=(X+M)/PIB، حيث أن: M تعبر عن الواردات، X تعبر عن الصادرات، PIB يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح هذا المؤشر الحجم البيني للتجارة الخارجية للبلد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا فهذا يدل على انفتاح البلد على العالم الخارجي والعكس صحيح. هذا المؤشر يتم الاعتماد عليه في معظم الدراسات. وهناك من الدراسات تعتمد على الصادرات والواردات كل على حدا كما يلي: (عبدوس، 2010-2011).

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عنه رياضيا كما يلي: Open=X/PIB

ب- نسبة الواردات اندماج الإنتاج الوطني ويعبر عنه رياضيا كما يلي: Open=M/PIB

2-3- مؤشرات قياس التركيز:

تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى اعتماد اقتصاد دولة ما على الأسواق الدولية أو أسواق بلد محدد، وتصنف كما يلي (دمدوم، 2013-2014):

أ- مؤشرات التركيز القطاعي، تسمح بمعرفة مدى اعتماد الدولة على منتج معين في تجارتها الخارجية، ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

- مؤشر تركيز الصادرات: وتقدم علاقته: $X_j = 100\sqrt{\sum\left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2}$ ، حيث: X_{ij} صادرات البلد i من المنتج j و X_i مجمل صادرات i.

- مؤشر تركيز الواردات: وتقدم علاقته: $M_j = 100\sqrt{\sum\left(\frac{M_{ij}}{M_i}\right)^2}$ ، حيث: M_{ij} واردات البلد i من المنتج j وM_i مجمل واردات i.

فكلما كان المؤشرين السابقين كبيرين، كلما دل ذلك على ارتباط أكبر لتجارة البلد المعني بالأسواق الدولية (السواعي، 2006).

فعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة (عبدوس، 2010-2011).

ب- مؤشرات التركيز الجغرافي، تسمح بمعرفة مدى اعتمادا بلد ما على بلد معين في تجارته الخارجية.

ج- مؤشرات التركيز الإجمالية، وتتمثل في مؤشر تركيز التجارة الدولية القطاعي والجغرافي

3-3- معدل التبادل الدولي:

عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة، مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج. يقاس معدل التبادل الدولي وفقا لما يلي (دياب، 2020):

أ- معدل التبادل الصافي، يعتبر هذا المعدل من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات. انخفاضه عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير مصلحة الدولة، والعكس يعبر عن اتجاهه في مصلحتها.

ب- معدل التبادل الإجمالي، ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات مضروبة في 100. يلجأ الاقتصاديون عادة إلى استخدام هذا المعدل بهدف إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء تم تمويلها عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية، أم عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي.

ج- معدل تبادل الدخل، هو عبارة عن نسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات. ويعكس مدى قدرة الدولة على الاستيراد، إذ يعتبر هاما إذا كان المطلوب دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية.

ثالثا: الدراسة القياسية

قبل تناول الدراسة القياسية سنحاول القيام بتحليل تطور كل من تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و كذلك تطور و تغيرات مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2020.

1- الدراسة التحليلية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

الشكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2020)

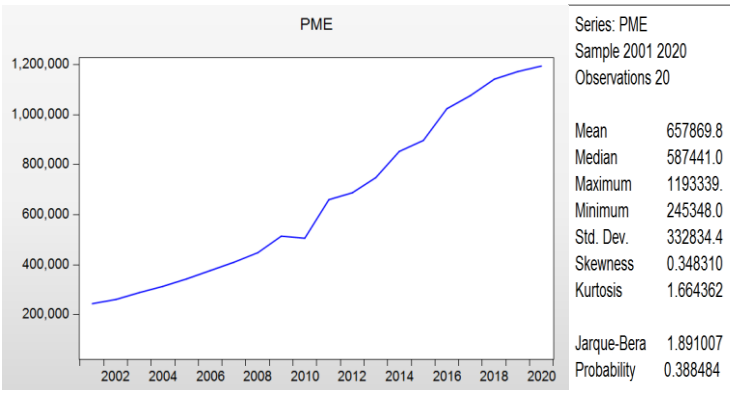

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد سنويا تطورا معتبر، كما أن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية في هذا التعداد ونسبة تزيد عن 85% من مجموع المؤسسات، كما بلغت نسبة الزيادة في المتوسط للفترة 2001 إلى 2013 ما مقداره 8% وخلال الفترة 2013 إلى 2016 انتقلت نسبة الزيادة في المتوسط إلى أكثر من 10% سنويا، إلى أنه شهدت نسبة الزيادة انخفاض كبير بعد سنة 2016 والتي قدرت في المتوسط بـ 4.5%. كما يلاحظ كذلك تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية و الناجم عن خصوصيتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل 2010 في سنة ناجم عن استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعات التقليدية، وعلى العموم فهناك تطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب حجم الدعم الذي توفره الدولة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتحسين أدائها، بالإضافة إلى توفير عدة هيئات ومؤسسات عمومية هدفها الأساسي هو تطوير هذا القطاع، وينعكس هذا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت ما بين 2008 إلى غاية 2020 هو أكثر من ضعف عدد المؤسسات التي تم إنشاءها خلال السنوات التي سبقت 2008 ، حيث نسبة الزيادة قدرت بـ 160%.

ويتبين من خلال معطيات الشكل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 1193339 في سنة 2020، وهذا يدل على مدى الاهتمام المتزايد للسلطات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الدراسة التحليلية لمؤشر الانفتاح التجاري:

ولمعرفة التغيرات التي طرأت على مؤشر الانفتاح التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، نقوم بتقديم الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري (2001-2020)

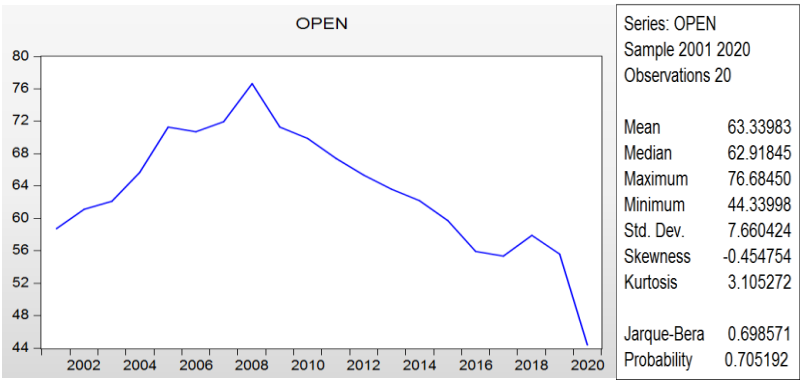

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

من خلال الشكل أعلاه يظهر مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري متذبذبا خلال فترة الدراسة 2001-2020، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المحصورة بين 2001 إلى غاية 2008 و الذي يعود إلى ارتفاع عائدات المحروقات، بالإضافة إلى توجه الدولة لفتح و تحرير التجارة الخارجية، حيث سجل مؤشر الانفتاح التجاري أكبر قيمة له سنة 2008 والذي قدر بـ 76.68%. إلى أنه بعد ذلك شهد هذا المؤشر انخفاض مستمر من سنة 2009 إلى غاية 2020، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية لسنة 2008، وما أنجر عنها من انعكاسات وآثار على المستوى العالمي.

يتضح لنا مما سبق أن درجة الانفتاح التجاري تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الاستقرار، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، مما لا يعكس بشكل جيد درجة الانفتاح التجاري، في الواقع هذه القيمة تدل على أن هذا المعدل يكشف عن تنوع كبير في التبادلات، واندماج كبير مع التجارة العالمية، لكن هذا ليس في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث أن الواقع مختلف تماما فإذا استبعدنا صادرات المحروقات في حساب قيمة المؤشر، فإننا نلاحظ أن قيمته منخفضة جدا مقارنة بالمؤشر الأول ومستقرة أكثر، إلى جانب أن واردات السلع تؤثر بشكل كبير في قيمته مقارنة بحجم الصادرات خارج المحروقات المتواضعة، إذ أن هناك فرق كبير بين الانفتاح مع مراعاة صادرات المحروقات وخارج المحروقات، حيث نلاحظ طوال الفترة 2001-2020 أنه بدون صادرات المحروقات سيكون للجزائر معدل انفتاح لا يصل إلى نصف صادرات المحروقات، ارتفع المؤشر مع صادرات المحروقات من 48.47% إلى 56.1%، وأما المؤشر بدون المحروقات لنفس الفترة وصل 25.88% إلى غاية 37%. و لكن حتى لو ارتفع المعدل فإن هذا راجع إلى

تصدير منتج واحد وهو المحروقات، وبعبارة أخرى فإن تحرير المبادلات الخارجية للجزائر مع شركائها لم تؤدي إلى انفتاح أكبر لاقتصادها.

3- نموذج الدراسة:

لمعرفة مدى تأثير مؤشر الانفتاح التجاري على تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نقوم بتقدير العلاقة التي تربط بين متغيري الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$SME_t = \beta_0 + \beta_1 Open_t + \varepsilon_t$$

حيث:

SME_t: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Open: مؤشر الانفتاح التجاري

β_0, β_1 : معلمات النموذج

ε_t : حد الخطأ العشوائي

تم استخدام بيانات في تقدير النموذج للفترة 2001-2020، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والبنك العالمي.

ولتقدير النموذج القياسي لتأثير الانفتاح التجاري وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط (بعد ادخال اللوغاريتم على معطيات الدراسة). وبعد التقدير الأولي للنموذج السابق تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03): تقدير النموذج الأولي

Dependent Variable: LPME
Method: Least Squares
Date: 08/18/21 Time: 23:53
Sample: 2001 2020
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.16012	3.446265	6.720354	0.0000
LOPEN	-2.389580	0.831832	-2.872671	0.0101

R-squared	0.314344	Mean dependent var	13.26454
Adjusted R-squared	0.276252	S.D. dependent var	0.540166
S.E. of regression	0.459538	Akaike info criterion	1.377448
Sum squared resid	3.801147	Schwarz criterion	1.477021
Log likelihood	-11.77448	Hannan-Quinn criter.	1.396885
F-statistic	8.252237	Durbin-Watson stat	0.159730
Prob(F-statistic)	0.010125		

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

نلاحظ أن النموذج المقدر يعاني من عدة مشاكل قياسية، من بينها ضعف القوة التفسيرية حيث لدينا R^2=0.314344، كما أنه توجد مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

وبعد عدة محاولات لتخلص من المشاكل القياسية السابقة تم التوصل إلى النموذج المقدر التالي:

الجدول رقم (04): تقدير النموذج النهائي

Dependent Variable: LPME
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 08/04/21 Time: 20:53
Sample: 2003 2020
Included observations: 18
Convergence achieved after 16 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-2)	3.147939	0.470951	6.684213	0.0000
AR(1)	0.971802	0.056125	17.31504	0.0000
SIGMASQ	0.037040	0.013559	2.731788	0.0154

R-squared	0.835042	Mean dependent var	13.35582
Adjusted R-squared	0.813048	S.D. dependent var	0.487599
S.E. of regression	0.210828	Akaike info criterion	0.035995
Sum squared resid	0.666727	Schwarz criterion	0.184390
Log likelihood	2.676048	Hannan-Quinn criter.	0.056456
Durbin-Watson stat	1.418114		

Inverted AR Roots	.97

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

3-1- التحليل الاحصائي:

نلاحظ أن 83.5042% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع SME_t تعود إلى المتغير المستقل في النموذج بعد التعديل، وهذا يعني أن النموذج مقبول احصائيا لأن قدرته التفسيرية عالية.

أما بالنسبة لاختبار معنوية المعلمات فإن معلمة المتغير المستقل β_1 معنوية، وذلك لأن احتمال معنوية المعلمة Pro(β_1)=0.0000 أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ (كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت تساوي 6.684213 أكبر من القيمة المجدولة لإحصائية ستودنت t(16,0.05)=1.746

أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج فإن قيمة لوغاريتم المعقولية العظمى Loglikelihood=2.676048 أقل من إحصائية الاختبار nR^2=18(0.835042)=15.030756 فإننا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن النموذج معنوي كليا.

3-2 تشخيص النموذج:

يتم تشخيص النموذج من خلال دراسة مجموعة من الخصائص الإحصائية، وتتمثل في ما يلي:

3-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من بين الاختبارات التشخيصية للنموذج نذكر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

الشكل رقم (03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

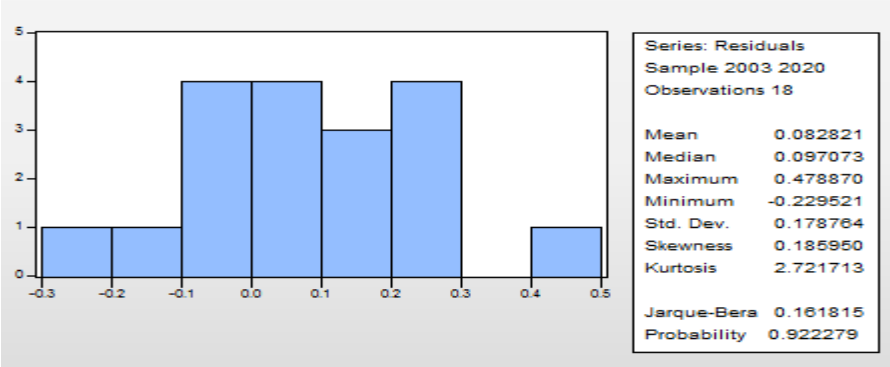

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

من خلال الشكل أعلاه وبمقارنة احصائية Jarque-Bera عند مستوى المعنوية 5% والتي جاءت قيمتها تساوي 0.92279 كما هو موضح في الشكل و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

2-2-3 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: يمكن استعمال اختبار داربن-واتسون للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى للبواقي.

ومن خلال موقع احصائية داربن واتسن (DW) بالنسبة لمحور داربن-واتسون، حيث جاءت محصورة بين du<DW<4-du، ومنه فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

3-2-3 اختبار تجانس البواقي: ومن بين الاختبارات التي تكشف عن ثبات أو عدم ثبات تباين البواقي نستعمل اختبار Breusch-pagan-Godfrey، وجاءت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار Breusch-pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.837135	Prob. F(1,16)	0.3738
Obs*R-squared	0.894952	Prob. Chi-Square(1)	0.3441
Scaled explained SS	0.615924	Prob. Chi-Square(1)	0.4326

المصدر: مخرجات البرمجية الاحصائية Eviews

من خلال القيم المستخرجة من الجدول ومقارنة بمستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة $\alpha = 0.05$ ، نجد أن قيمة احتمال معنوية احصائية الاختبار أكبر من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن هناك ثبات لتباين (تجانس) البواقي.

خاتمة:

إن سياسة الانفتاح التجاري تعد وسيلة من وسائل تحقيق النمو والتنمية، والعمل على ارتقاء بأداء اقتصاد الوطني على ضوء دراستنا توصلنا لنتائج أهمها:

1- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاديا منفتحا على العالم الخارجي، فقد بلغت درجة انفتاحه التجاري على الاقتصاد العالمي في عام 2017 نحو 56.1%، لكن هذا لا يدل على تنوع المبادلات وإنما ارتفاع المؤشر راجع إلى تصدير منتج واحد وهو المحروقات؛

2- بعد أكثر من عقدين من تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة، يمكننا أن نرى أن الانفتاح التجاري غير المتوازن لم يكن له ذلك التأثير المنتظر والمروج له على الهيكل السلعي للصادرات الذي لم يتغير وبقي خاضعا لسيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات؛

3- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم عدم التنوع الجيد بداخله إلا أنه يقدم مؤشرات هامة، ابرازها النمو الكبير في الكم والنوع في مؤسساته كما أن هذه المؤسسات مرنة للغاية، وتساعد القائمين على الدولة بتغير هيكل القاعدة الاقتصادية حسب المتغيرات المستحدثة للاقتصاد؛

4- وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر الانفتاح التجاري للسنتين السابقتين وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث إذا ازداد مؤشر الانفتاح التجاري في السنتين السابقتين بـ 1% فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف يزداد بـ 3.14733%.

على ضوء النتائج السابقة يمكننا الخروج بالمقترحات التالية:

أ- العمل على تنويع سلة الصادرات والخروج من سيطرة النفط، للتقليل من تذبذب الإيرادات وتقليص التبعية للنفط؛

ب- دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحالفات مع الشركات التنافسية قصد تحقيق قيمة مضافة لأنشطتها وتحقيق المزيد من التعلم المتبادل بين الطرفين؛

ج- تحديد المجالات التي يستطيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التميز فيها وتدعميها بكل الوسائل التي تجعلها أكثر تنافسية في السوق العالمي؛

د- توفير المناخ الاستثماري المناسب لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

Boudhiaf, M., & Siroen, J.-M. (2001). *Ouverture et développement économique.* Paris: Economica.

boufateh, b., & Fellag, N. (2018). evaluation of corporate governance practice in algeria small and meduim sized enterprise: case of an industry SME in chlef. *El makrizi journal for economic and financial studies, 2*(1), 167-185.

Buttrick, R. (2014). *Gestion de projet.* Paris: Pearson.

chevauché, c. (2016). *comment créer son entreprise de A à Z.* Paris: Puits Fleur.

Edwards, S. (1993). Opennes, Trade Liberalisation and Growth Devlopping Contries. *Journal of economic litterature, 31*(3), 1358-1393.

Guillaumont, S., Guillaumont, P., & Combes, P. (1999). Ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissance. *Revue francaise d'économie, 15*(1), 3-33.

Pleskovi, B., & Stern, N. (2003). *Annual world bank conference on development economics 2003: the new reform agenda.* Washigton: World bank publication and Oxford university press.

ابراهيم ,ع) .دون سنة نشر .(*مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية* .الاسكندرية :دار الجامعات المصرية.

أحسن ,ج .(2018) .تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسة تطبيقية على عينة من مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض ولايات الغرب الجزائري.175-152 ,(2) *2* .

اسماعيل ,غ .(2005-2004) .أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي .القاهرة , مصر :كلية التجارة.

الجمل ,ج .(2011) .*التجارة الخارجية* .عمان :مركز الكتاب الأكاديمي.

السواعي ,خ .(2006) .*التجارة والتنمية* .عمان :دار المناهج.

العبد الله ,ش & .,عدوس ,س .(2017) .دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد .*المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*-322 ,(3)*3* , 339.

الغالبي ,ط .(2009) .*إدارة واستراتيجة منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة* .عمان :دار وائل.

حوني ,ر & .,هالم ,س .(2016) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*.(1)*5* ,

خوني ,ر & .,حريد ,ر .(2016) .عوائد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مجلة الحقوق والحريات* , *4*(1), 309-332.

داودي ,ا .(2011) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية :الواقع والمعوقات -حالة الجزائر .*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*.90-59 ,(11)*11* ,

دمدوم ,ك .(2013-2014) .محاضرات حول الاقتصاد الدولي -التجارة الخارجية .سطيف ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

دياب ,م .(2020) .*التجارة الدولية في عصر العولمة* .بيروت :دار المنهل اللبناني.

رزيق ,ك & .,عوالي ,ب .(2016) .بين المعوقات والتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر .الشلف ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سابق ,ن .(2016) .أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة .2014-2000باتنة ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سليمان ,ن & .,عواطف ,م .(2014) .قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات :المعوقات والحلول .مسيلة ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

طرشي ,م .(2015) .العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .*مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*.16-03 ,(1)*7* ,

عبدوس ,ع .(2010-2011) .سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول :دراسة حالة الجزائر .تلمسان ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عجة ,ا .(2007) .*التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية :من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص* .الجزائر العاصمة :دار الخلدونية.

عزيز ,س .(n.d.) .واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة .بسكرة ,الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجاريرة وعلوم التسيير.

عطا الله ,ي .(2018) .دراسة تقييمية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مسيلة :دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*.287-272 ,(3)*12* ,

عقون ,س .(2016) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ,(15) 263-290.

عيدان ,ف .(2016) .دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي .*مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية*.311-286 ,(16)*8* ,

قروش ,ع .(2018) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية :التجربة الماليزية نموذجا .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*.180-170 ,(3)*12* ,

مولود ,ف .(2017) .الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية . الأغواط ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة عمار ثليجي.

نعيم ,ح & .,بريبي ,ف .(2016) .مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق .*مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*.326-303 ,(88)*22* ,

ياسر ,ع & .,براشن ,ع .(2018) .قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :الواقع والتحديات .*مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*.232-214 ,(2)*2* ,

يحياوي ,م .(2014) .دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مجلة البحوث والدراسات العلمية*.60-41 ,(2)*2* ,

يعلى ,أ .,بن خليفة ,أ & .,زلاسي ,س .(2018) .مساهمة الترصد الاستراتيجي في تحقيق الأسبقية التنافسية :دراسة ميدانية على شركة OOREDOOللاتصالات بالجزائر .*مجلة اقتصاديات المال والأعمال*-185 ,(3)*2* , 199.